ادارة الاعمال الدوليه

المحاضره الاولى:

مقدمه:

من السمات التي ميزت العلاقات الدولية خلال 03 عقود الأخيرة هو النموَ السريع و المتزايد **للأعمال الدولية في مجالات التبادل التجاري و الاستثمارات و الأدوات المالية (التدفقات التجارية و المالية).**

و يعزى هذا **النمو في حجم التدفقات التجارية و المالية** بين الأسواق العالمية إلى **انفتاح الأسواق العالمية على بعضها البعض** و **النموَ الهائل و السريع** في:

- **التكنولوجيا الصناعية و الإنتاج** (أساليب، أدوات و أنظمة الإنتاج الحديثة و المتطورة)،
- **تكنولوجيا المعلوماتية، و الاتصالات الالكترونية و الإعلامية** (قدرة البنوك على التحويل الفوري للأموال)،
- **انتشار المراكز المالية** و ظهور **الأساليب الحديثة لإدارتها.**

مفهوم إدارة الأعمال الدولية *International Business concept*:

إن المقصود بمصطلح الأعمال الدولية أي نشاط تجاري لمنتج أو تاجر لسلعة أو خدمة يتعدى مداه و انتشاره الحدود الجغرافية لبلد ما.

و قد وردت عدت تعريفات في أدبيات الأعمال الدولية من ضمنها تعريف ***(Shiva Ramu)*** حيث يعرفها على أنها:

" أي نشاط تجاري أو خدمي تقوم به أي منظمة أعمال عبر حدود وطنية لدولتين أو أكثر".

كما عرفت أيضا على أنها: **"الأنشطة التي تقوم بها الشركات الكبيرة التي تمتلك وحدات تشغيلية خارج بلدانها الأصلية (البلد الأم)".**

فهي معاملات بين أفراد و منشآت من دول مختلفة في شكل أنشطة تشغيلية و تجارية أو استثمارات متنوعة تمارسها المنشآت في دول تختلف عن البلد الأم و تمتاز بالديمومة ويمكن التاثير عليها باشكال مختلفه وهو مايشكل مجالا لادارة الاعمال الدوليه

مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر: هو شراء و تملك اصول خارجية في شركات عامله او المساهمه فيها أي امتلاك شي ملموس ومحدد يمكن المستثمر من التاثير بدرجة ما على مسار المنشاه المساهم فيها.

مفهوم الاستثمار الاجنبي الغير مباشر: ويكون بشراء اوراق ماليه في شكل اسهم او سندات تصدرها موسسه اجنبيه اخرى يستهدف الربح ويكون لصاحبه حق غير مباشر لايمكن من التاثير في مسار الموسسه.

الشركة الدولية: هي التي تمتلك أو تتحكم في أنشطة اقتصادية في أكثر من بلد، سواء من خلال الاستثمارات المباشرة أو غير المباشرة؛ **فهي بذلك**:

- ✓ **تمتلك طاقة إنتاجية في أكثر من بلد؛**
- ✓ **تدير طاقاتها و فروعها وفقا لإستراتيجية واحدة؛**
- ✓ **تشكل إطارا لنقل الأموال و الأفراد و السلع و الأفكار، سواء بين رئاستها و فروعها أو بينها و بين زبائنها و الشركات الأخرى.**

يميز المختصون عموما في إدارة الأعمال ما بين الأنواع الثلاثة التالية للشركات الدولية:

أ- **الشركة الدولية *(International Company)***: و تكون قاعدة و محور أعمالها في موطنها الأم؛

ب- **الشركة متعددة الجنسيات *(Multinational Company):*** و هي التي تتخذ أكثر من موطن لأعمالها؛

ج- **الشركة العالمية *(Global Company)***: و هي مرحلة متقدمة لا يكون للشركة موطن محدد من حيث التوجه و النظرة لأعمالها.

اهميه الاعمال الدوليه: وتبرزها الأرقام المذهلة و الخاصة بتطورها؛ بشكل تطورت معه الحاجة إلى إدارة الأعمال الدولية التي على حداثتها أصبحت لها مكانتها البارزة في حقل المعرفة الإدارية.

انواع الاعمال الدوليه:

أ- التجاره الخارجيه Foreign Trade
ب- الاستثمارات الاجنبيه المباشره D. foreign Investment
ت- الاستثمارات الاجنبيه الغير مباشره IFI

انواع اخرى للاعمال الدوليه: ومنها ع وجه الخصوص:-

أ- **الترخيص:** وبموجب شكله الرئيس فان الشركة الاجنبيه (مثلا كوكاكولا و فنادق هليتون ..) تقوم بالسماح لشركة اخرى في بلد اخر باستعمال تقنية معينه طورتها الشركة الاجنبيه او باستخدام اسم تجاري ملك لتلك الشركه مقابل اتاوة تدفعها الشركة المحليه.

ب- **تسليم المفتاح:** هنا تتعهد شركة اجنبيه بإكمال المشروع بكامله او جزء منه ع حسب الاتفاق وتنفيذ ذلك المشروع من مراحله الاوليه حتى مرحلة التشغيل.

ج- **عقود الاداره:** بموجبها تقوم شركة اجنبيه بادارة منشاة في بلد اخر مقابل اجر,ومقابل القيام بالاداره تتلقى الشركة الاجنبيه اتعابا او نصيبا في الارباح.

د- **عقود التصنيع:** هنا تعقد الشركة متعددة الجنسيه اتفاقيه مع شركة وطنية عامة أو خاصة في الدوله المضيفه، يتم بمقتضاه قيام أحد الطرفين نيابة عن الطرف الثاني بتصنيع و إنتاج سلعة معينة، و ربما وضع علامة الشركة الأخرى عليها و شحنها إليها فهي إذن **اتفاقيات إنتاج بالوكالة** و **تكون عادة طويلة الأجل.**

ه- **عقود التصدير(الوكاله):** هي عبارة عن اتفاقية بين طرفين يقوم بموجبها الطرف الأصيل بتوظيف الطرف وكيل لـ:

- بيع أو تسهيل أو إبرام اتفاقيات بيع سلع و منتجات الشركة لمستهلك نهائي أو الصناعي؛
- يتلقى الوكيل عمولة عن كل صفقة تتم.
- هو مجرد وسيط أو ممثل حيث تحتفظ الشركة بعلامته التجارية على السلع.
- كما يحتفظ الشركة أيضا بملكية السلع إلى أن تكتمل المبادلة.

و- **الاستثمارات المشتركه:** و بموجبها تقوم الشركة الدولية في حصة مشاركة مع شركة دولية أخرى لتنفيذ مشروع في بلد ثالث؛ كما قد تدخل الشركة المتعددة الجنسيات في استثمار مشترك مع شريك محلي في بلد أجنبي؛و أمام إدارة هذه المشروعات المشتركة **ثلاثة بدائل هي**:

- الإدارة المشتركة؛
- الإدارة التي يهيمن عليها الشريك صاحب الحصة الأكبر؛
- الإدارة المستقلة التي يكون فيها للمشروع مديره العام المستقل عن أي من الشريكين

أشكال الاحتكارات والتكتلات في الأعمال الدولية:

ان الاحتكار هو تفاهم أو تكتل مجموعة من الشركات متعددة الجنسيه **(ش.م.ج)**، يتمركز تحت سيطرتها إنتاج أو تصريف الجزء الساحق من بضاعة أو تلك سعيا وراء الربح المطلق؛ و من أهم أشكال الاحتكارات لدينا:

- **الكارتلات *Cartel*؛**
- **السنديكات *Syndicates* ؛**
- **التروست *Trusts***
- **الكونسورتيوم *Consortium***

ا-الكارتل *(Cartel):* هو تكتل لمجموعة من الشركات يتفق أصحابها على أسعار البيع و تقاسم أسواق التصريف حيث يحددون كمية البضائع الواجب إنتاجها.غير أن هذه المؤسسات تصنع و تبيع المنتجات بشكل مستقيل.

ب-السنديكات *(Syndicates):* هو تكتل من شركات أكبر و أكثر تطورا من الكارتل. ضمن هذا التكتل يحق لأعضائه الإنتاج بصورة مستقلة. بينما لا يحق لهم (وفق أحكام العضوية)، بيع منتجاتهم أو شراء موادهم الأولية بأنفسهم، بل يتم ذلك من خلال جهازا تجاريا مشتركا.

ج-التروست *(Trusts):* هو احتكار تصبح فيه ملكية جميع المنشآت الأعضاء ملكية مشتركة، و يتقاضى فيه المالكون السابقون (مساهمين) الأرباح وفقا لنسبة أسهمهم.

د-الكونسورسيوم *(Consortium):* هو اتحاد يتكون من أكبر التروستات أو المنشآت من مختلف الفروع الصناعية و البنوك و الشركات التجارية و شركات النقل و التأمين على أساس تبعية مالية مشتركة إزاء كبرى الشركات متعددة الجنسيات.

*مناهج ادارة الاعمال الدوليه:-

طبيعة ادارة الاعمال الدوليه:

- ترتكز دراسات الأعمال الدولية على المشاكل الخاصة و الناتجة عن كون المنشأة الدولية تعمل في أكثر من دولة (بيئة دولية).
- تتم ممارسة الأعمال الدولية من طرف المنشآت الكبيرة و الشركات الصغيرة (لم تعد تقتصر الأعمال الدولية إلاّ على المنشآت الدولية الكبيرة).
- تمارس المنشآت في الأعمال الدولية أنشطة مختلفة (السلع\الخدمات، الإنتاج\التسويق، المعدات\الافراد..الخ).
- تعتبر المعايير و المتغيرات البيئية الموجودة في البيئة الدولية في غاية الأهمية بالنسبة للمنشأة الدولية.
- تتميز الأعمال الدولية بضرورة انسجام المنشأة الدولية مع الظروف البيئية الجديدة التي تعمل فيها. (المعايير و المتغيرات الاقتصادية، و الاجتماعية، و الحضارية والثقافية، والتكنولوجية، و القانونية، و السياسية..الخ).

تمارس المنشأة الدولية أنشطتها في السوق الدولية في ظروف غامضة، و متناقضة، تخضع للتغير السريع، مما يستلزم منها جهد أكبر لتحقيق الانسجام و التواؤم مع بيئة التعامل في البلد المضيف (بيئة الأعمال الدولية).

منهجية ادارة الاعمال الدوليه ومكانتها من ادارة الاعمال:-

كما تعد إدارة الأعمال الدولية جزءا من إدارة الأعمال، لذا فهي تستخدم إلى حد كبير نفس المنهجية و تطبق نفس القواعد و النظم. غير أن منهاجها يتطلب بعدا إضافيا يستدعي معالجة خاصة تأخذ في الاعتبار **المضمار الدولي الخارجي**، دون اهمال للوضع الداخلي لكل دوله واساليب الاعمال فيها.

الاختلافات الواجب مراعاتها :

- ✓ تباين و اختلاف الوحدات السياسية و التشريعية للدول؛
- ✓ اختلاف العادات و التقاليد و الأعراف؛
- ✓ تنوع السياسات الوطنية و النزاعات القومية؛
- ✓ اختلاف النظام الاقتصادي و النظم النقدية و المصرفية؛
- ✓ اختلاف الأسواق الدولية من حيث الحجم و التوجهات،

المحاضرة الثانية

المقدمة :

- = لماذا تتاجد دولة ما مع دولة اخرى ؟ لماذا تتبادل الدول السلع ؟ و لماذا لا تنتج كل دولة ما تحتاج اليه بنفسها ؟
- = ماهي ابرز النظريات التي حاولت تفسير اسباب قيام التبادل الدولي ؟ و ما هي ابرز الانتقادات الموجهة اليها ؟
- = ماهي الاسباب الحقيقة الكامنة وراء قيام التبادل الدولي ؟ وماهي سيسات التجارة الخارجية التي تنتهجها الحكومات ازاء ذلك ؟
- ذلك ما سوف نعمل على توضحية من خلال هذه المحاضرة .

اولا: نظريات التجارة الخارجية :

تمهيد :

ان دراسة التطور التاريخي للتجارة الدولية يساعدنا بشكل افضل على فهم ما وصلت اليه الاحوال الاقتصادية لمختلف البلدان ، علما ان الاهتمام بدراسة الخلفيات التاريخية يرجع التاليين :

الاول : هو فهم ان الظروف و الافكار و المفاهيم الاقتصادية التي كانت سائدة خلال القرنين السادس عشر و السابع عشر (فترة التجاريين) ما زال الكثير منها قائما حتى الان ،

و الثاني ان تلك الظروف اثارت بعض الاقتصاديين في تلك الفترة و منهم خاصة آدم سميث .

وهذا طبعا فضلا عن تراكم المعرفة العلمية من جهة و بيان المسار التاريخي لتسلسل الاحداث و الوقائع الاقتصادية من جهة اخرى

١ـ نظرية الميزة المطلقة :

لقد حاولت هذه النظرية ، كغيرها من نظريات التجارة الخارجية ، تفسير اسباب قيان التبادل الدولي . صاحب هذه النظرية هو الاقتصادي المعروف آدم سميث ، و تمثلت فرضياتها فيما

يلي :

أ- فرضيات النظرية :

- افتراض اعتماد التبادل الدولي على المقايضة بدل النقود .

- ثبات تكاليف الوحدة الواحدة مهما كان حجم الانتاج .

- سهولة انتقال عناصر الانتاج ما بين الصناعات داخل الدولة الواحدة وصعوبة انتقال هذة العناصر مابين الدول .

- اسقاط تكاليف النقل والمواصلات .

- العمالة التامة للاقتصاد .

- افتراض المنافسه التامه .

ب - محتوى النظرية :

مضمون النظرية يبينه الجدول التالي لدولتين هما أمريكا و بريطانيا في انتاج كل من القمح و النسيج ، و القائم على اساس اختلاف التكاليف العائد لاختلاف مدخلات عوامل الانتاج ، خاصة اليد العاملة .

انتاج عشرة ايام

البيـــان	القمح / الطن	النسيج الطاقة
الولايات المتحدة الامريكية	٩٠	٢٠
بريطانيا	٣٠	٦٠

الملاحظ ان الآولي تنتج القمح ٣ مرات أكفأ من الثانية ، و الثانية تتنتج النسيج ٣ مرات اكفأ من الاولى .

و عليه تتحدد الاسعار في الدولتين من خلال حساب الاسعار الداخلية في كل دولة على حدة وقبل قيام التجارة بين البلدين ، وفقا لما يلي :

- **السعار في الولايات المتحدة :**

١طن قمحا = ٩/٢ طاقة نسيج

١طن نسيجا = ٢/٩ طن قمحا اي ٤,٥ طن قمحا

٢/٩ طن قمحا = ١ طاقة نسيج

- **الاسعار في بريطانيا :**

١ طن قمحا = ٢ نسيج

٢/١ طن قمحا = ١ طاقة نسيج

الخلاصة :

من الافضل للبلدين التخصيص فيما لكل منهما فيه ميزة مطلقة و علية يفضل له ان تخصص الولايات المتحدة في انتاج القمح و بالمقابل وبنفس النتيجة تتخصص بريطانيا في اناج النسيج .

٢ـ نظرية النفقات (الميزة) النسبية :

صاحب النظرية هو الاقتصادي المعروف ديفد ديماردو ، الذي انطلق من نفس فرضيات سلفه سميث وحاول ان يفسر اسباب قيام التبادل الدولي اعتمادا على فكرة ان العمل هو اساس القيمة ، و اعتمادا على الدولي اعتمادا على فكرة ان العمل هو اساس القيمة ، و اعتمادا على مثل لدولتين تتميز احداهما هذه المرة بإنتاج كلا السلعتين بدرجة أكفأ من الاخرى كما يبينه الجدول الموالي :

انتاج عشرة ايام عمل

البلد	القمح/ الطن	النسيج / الطاقة
الولايات المتحدة	٩٠	١٢٠
بريطانيا	٣٠	٦٠

وبحساب معدلات التبادل للبلدتين قبل قيان التجارة الخارجية بينهما نجد ان :

للولايات المتحدة ميزة مطلقة في السلعتين الا ان ميزتها في القمح اقوى (١طن قمحا=١,٣٣ طاقة نسيج ، اما بريطانيا فمقابل ١ طن قمحا تنتج ٢ طاقة نسيج)

بينما ليس للدولة الثانية (بريطانية) ميزة انتاج اي من السلعتين ، غير ان وضعها اقل سوءا (نسبيا)

في حالة احداهما وهو ما يعطيها مجالا للتخصص فيها .

* الخلاصة :

للوم .١ ميزة مطلقة في السلعتين و تميزا مطلقا في القمح وتخلفا نسبيا

في النسيج ، اي انها ستتخلى عما لديها فيه تخلف نسبي و تتخصص فيما لديها فيه تفوق مطلق .

اما بريطانيا فلها تخلف مطلق فيهما لكنه اقل في حالة النسيج (نسبي) و اكثر (مطلق) في حالة القمح ، وهو ما يعني ان لديها ميزة تسبية في انتاج النسيج
لذا فإن اختلاف معدلات التبادل الداخلية سيدعو الى التخصص وتبادل الفائض للبلدين .

٣ـ نظرية نسب عوامل الانتاج :

تطرح هذه النظرية في سياق النظرية النسبية ، واذا كانت هذه الاخيرة لم تحاول ان تفسر لنا بدقة اختلاف النفقات من بلد لاخر ، فان هذه النظرية حاولت ذلك مرجعة السبب الى اختلاف الكميات المتوفرة من كل عنصر من عناصر الانتاج في تلك الدرل .

وتسبب هذه النظرية الى الاقتصاديين هكشر و اولين ، الذين وضعا نظريتهما على اساس نقدي وحاولا تفسير اسباب وجود المزايا النسبية التي تؤدي لقيام التجارة الدولية :

فرضيتا النظرية

أـ تختلف اسعار عناصر الانتاج لاختلاف في الوفرة النسبية لكل عنصر داخل البلد المعني (فالاجور تكون رخيصة نسبيا في البلدان كثيرة السكان وتنخفض اسعار المواد الخام في البدان التي تحتوي

على موارد طبيعية معتبرة منها ، وهكذا ...)

ب ـ تحتاج السلع المتختلفة الى نسب او كميات مختلفة من عناصر الانتاج (فبعضها يحتاج لعمالة اكثر اي انها كثيفة العمالة واخرى كثيفة راس المال ، وهكذا ..)

*النتيجة :

سيقوم كل بلد بإنتاج العنصر الذي يتوفر عليه بكثرة

حينما يتم التبادل الدولي سيقوم كل بلد بتصدير السلع التي يتميز في انتاجها نسبيا، لذا ستكون اسعارها (نفقات انتاجها) منخفضة نسبيا ، و بالمقابل يستورد ما يعاني فيه عجز نسبيا من عناصر الانتاج .

اي ان الدول تنتج و تصدر بالتالي السلع التي تستخدم عناصر الانتاج التي تتوفر لديها بكثرة .

٤ـ النظريات الحديثة :

تظل نظرية الميزة النسبية هي السائدة بين الاقتصاديين ولكن هناك قلة متزايدة ترفض وتشكك في افتراضات النظرية :

= فالبعض يرفض فرضية ثبات التكلفة و وفرة العناصر محليا قائلين ان متوسط تكلفة الوحدة يميل الى الانخفاض مع زيادة الانتاج مما قد يقود الى الاحتكار عبر قيام الشركات معددة الجنسية بتخفيض الاسعار لطرد المنافسين

= يحاجون بإمكانية جلب المواد من الخارج لبناء الميزة النسبية ، فالميزة النسبية يمكن ان تخلق بالتركيز على صناعات يعينها .

= يرون كذلك ان هناك اسبابا اخرى قد تفسر التخصص (اسباب تاريخية او الصدفه او الحماية)

= لوحظ كذلك ان اعتماد الدول على التجارة الخارجية يرتبط بمدى حجمها و بالتالي تنوع ظروفها و ثرواتها (الدول الكبيرة ذات المساحات الواسعة تميل للاكتفاء الذاتي) ، مما يستدعي ممن الدول الصغيرة ان تكون اكفأ فيما تتخصص فيه (مثال سنغافورة و هونغ كونغ وتايوان مقارنة بالولايات المتحدة)

من هنا جاءت النظريات الحديثة للتجارة الخارجية لتجيب عن السؤال التالي لماذا تتاجر الشركات مع الخارج ؟

لماذا تتاجر الشركات مع الخارج ؟

لان تجارة الشركات هي من تجارة الدول فالاسباب عموما هي :

آ ـ الاستفادة من الطاقة غير المستغلة

ب ـ تخفيض التكاليف

ج ـ تحقيق ارباح اضافيه

د ـ تنويع وتقليل المخاطرة

هـ ـ الاستيراد وضمان الامدادات

ثانيا: سياسات التجارة الخارجية

١ـ السياسة التجارية للدولة :

السياسة التجارية هي انعكاس لموقف الدولة ونظرتها الى التجارة الخارجية كأداة لتحقيق مصالحها الاقتصادية القومية فهي بذلك عمل من اعمال السيادة فلكل دولة اهداف قومية تسعى الى تحقيقها من خلال سياساتها الاقتصادية المختلفة .

٢ـ انواع السياسات التجارية :

عادةً ماتقسم الى النوعين التاليين :

ا ـ السياسة الحمائية :

وتعني الوضع الذي تستخدم فيه الدولة سلطتها العامة للتأثير بطريقة او اخرى على المبادلات الدولية من حيث الحجم و طريقة تسوية المبادلات .

وتتمثل الاشكال المختلفة للحماية في :

ا ـ الرسوم الجمركية

ب ـ نظام الحصص

ج ـ الرقابة على اسعار الصرف

د ـ الضرائب الاضافية

هـ ـ اساليب مختلفة اخرى للحماية (عراقيل ادارية ، شعارات قومية مناهضة ....)

ب ـ حرية التجارة :

وتعني الوضع الذي لا تتدخل فيه الدولة في العلاقات التجارية الدولية . وقد تعزز هذا الاتجاه عالميا مع التوقيع على الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الغات)في ١٩٤٧ و التي خلفتها منظمة التجارة العالمية العام ١٩٩٥ م .

المحاضرة الثالثة

الاعمال دولية في ظل العولمه و المنظمه العالمية للتجاره ..

المقدمة :

- تمارس ظاهرة العولمة بمختلف ابعادها تأثيراً بالغا على الاعمال الدولية .
- تأتي منظمة التجارة العالمية لتمثل احدى الركائز الاساسية للعولمة خاصة فيما يتعلق بعومة التجارة
- تتسم بيئة الاعمال الراهنة بالتكاملات الاقتصادية على مستوى العديد من الدول و هو ما تقره المنظمة العالمية للتجارة لما له من اسهام في تحرير التجارة والاقتصاديات العالمية عموما.

هذا ما سوف نعمل على توضيحه من خلال هذه المحاضرة ..

١ـ مفهوم العولمة :

كلمة العولمة تعني جعل الموضوع المعنى على مستوى عالمي ،

وهي ترجمة للكلمة الانجليزية (Globalization) التي تعني اتساع دائرة الموضوع لجميع مناطق الكون ، وهكذا فإن من ابرز سماتها " تحرير التجارة في السلع و الخدمات و التدفق غير المقيد لرؤوس الاموال عبر الحدود "

٢ـ العولمة الاقتصادية :

هي مرحلة متقدمة تدير فيها الشركات اعمالها دون مراعاة للحدود الجغرافية او السيادة الوطنية ، فهي بذلك اوسع من مرحلة التدويل اذا تصير فيها السوق العالمية وحدة واحدة مفتوحة تتنافس فيها الاقتصاديات و المؤسسات دونما حوجز او قيود خاصة في ظل ثورة الحاسوب و تكنولوجيا المعلومات والانترنت ، فضلا عن قوانين و شروط الهيئات الدولية كالمنظمة العالمية للتجارة و صندوق النقد الدولي .

٣ـ المسببات الرئيسية للعولمة :

أـ تحرير التجارة ما بين الدول :

وهنا يمكن الاشارة تحديدا الي :

ـ قيام اتفاقيات الجات (الاتفاقية العامة للتعديفات والتجارة) عام ١٩٤٧ م .

ـ قيام المنظمة العالمية للتجارة سنه ١٩٩٥ م .

ـ الدور المحوري لبعض المنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي و البنك العالمي في هذا المجال .

ب ـ ازدياد التكامل الاقتصادي :

التكامل الاقتصادي اوسع من تحرير التجارة لانه يشمل تسهيل انتقال عنصار الانتاج بالاضافة الي انتقال السلع كما قد يتضمن تنسيق السياسات بين الدول وربما توحيد العملة . و التكامل الاقتصادي يزيد التجارة بين الدول ويرشد الاستثمار ويعطي مجالا لنمو الشركات من خلال اقتصاديات الحجم .

ج ـ تحرير الاقتصاديات :

اي تحكيم قوى السوق وهو امر حديث ، حيث بدأ مع منتصف السبعينات اتجاه جديد يرمي لتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي و تحرير الاقتصاديات خاصة بالتزامن مع انهيار الشيوعية كتوجه اقتصادي ، وقد كان من نتائج ذلك الخصخة ورفع القيود الحكومية في مختلف المجالات .

د ـ التقـنـــية :

ويتجلى تاثيرها في مسار العولمة من خلال ما يلي :

- **ابتداع طرق الانتاج الشامل لتلبية حاجة اعداد متزايدة من المستهلكين في الداخل و الخارج (عولمة الانتاج)**
- **تحسين طرق المواصلات لنقل اعداد و كميات اكبر من الموارد والبشر لمسافات اطول و بطرق ارخص و اسرع .**
- **تحسين وسائل نقل و معالجة المعلومات و ثورة الاتصالات ، للتحكم في الوارد و العمليات في اماكن مختلفة من العالم .**

هـ ـ الشركات متعددة الجنسيات :

ان هذه الشركات التي تعتبر كسبب ونتيجة للعولمة في نفس الوقت ، هي اكثر اهم قوة منفردة وراء التحولات في النشاط الاقتصادي العالمي ويرجع ذلك اساسا لما يلي :

- **تحكمها في نشاط اقتصادي في اكثر من قطر .**
- **قدرتها على استغلال الفوارق بين الدول .**
- **مرونتها الجغرافية .**

ثانيا: المنظمة العالمية للتجارة

١ـ الدورة المحوري للغات في تحرير التجارة :

سبقت الاشارة الى الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة (الغات) التي تأسست سنة ١٩٤٧ م ، وقد كانت تهدف الى ازالة التفرقة في التبادل التجاري و تحرير التجارة بين اعضائها ، و يتخذ نشاطها شكل دورات من الاجتماعات والمفاوضات الدورية التي تتم كل عدة سنوات تناقش فيها مواضيع مثل تخفيض التعريفة الجمركية و تقليل استخدام الحصص وتبني اجراءات تشجع التجارة بين الدول

٣ـ المنظمة العالمية للتجارة :

هي امتداد لاتفاقيات الغات بحيث وافق المتعاقدون بمراكش في افريل ١٩٩٤م (دورة الاراجواي) على تأسيس منظمة التجارة العالمية .

بحيث اصبح كل الاطراف المتعاقدة في الغات اعضاء في المنظمة ظهرت رسميا في ١٩٩٥/١/١م ومقرها بجنيف سويسرا .

٤ ـ مهام المنظمة العالمية للتجارة :

تمثل مهامها في كونها :

ـ تعد منبر للفاوض متعدد الاطراف لتحرير التجارة الخارجية .

ـ ادارة اجراءات تسوية النزاعات بين دول الأعضاء .

-ـ ادارة استعراض آلية الاجراءات السياسية .

ـ التعاون مع صندوق النقد الدولي و البنك الدولي و وكلائهما لتنسيق السياسات الاقتصادية العالمية .

٥ـ مبادئ منظمة التجارة العالمية :

اـ مبدأ الدولة الاولى بالرعاية : اي ان تلتزم الدولة وتمنح لكل الدول الاعضاء في الاتفاقية (الدول المتعاقدة) اي تخفيض جمركي تمنحه لآي دولة شريكة لها في التجارة . على ان الاتفاقية تقر الاستثناء في ٣ حالات هي :

- **السلع المصنعة المستورة من الدول النامية يمكن اعطاؤها افضلية مقارنة بالسلع المصنعة من الدول المتقدمة .**
- **الميزات الممنوحة بين دول اعضاء في تجمع اقتصادي كالمجموعة الاوربية مثلا ليس من الضروري ان تنطبق معاملة الاعضاء فيها على الدول غير الاعضاء في تلك المجموعة .**
- **الدول التي تفرق عتباطيا ضد واردات من دول او دولة معينة يمكن للدولة المتضررة حرمانها من معاملة (الدولة الاكثر رعاية)**

ب ـ مبدأ الشفافية :

هي اي التزام الاعضاء ينشر جميع المعاملات المتعلقة بالممارسات و الاجراءات والقواعد التي تمس التجارة بشكل اساسي ، و يدخل ضمن هذا الاطار عدم اللجوء الي الحواجز غير الجمركية لانها غير شفافة.

ج ـ مبدأ المعاملة الوطنية :

اي ان يمنح المنتج الاجنبي نفس المعاملة الممنوحة للسلع المحلية على صعيد التداول و التسعير و الضرائب و المواصفات .

ثالثاً : التكامل الاقتصادي

١ـ تعريف التكامل الاقتصادي :

هو ان تقوم مجموعة من الدول المتقاربة جغرافياً في العادة بزيادة ارتباطها اقتصادياً وذلك بفتح اسواقها امام بعضها و زيادة التعاون بينها ، و توسيع نطاق السوق و زيادة فرصة الرفاهية .

٢ـ مزايا التكامل الاقتصادي :

- ✓ **توفير الفرص التجارية المختلفة .**
- ✓ **زيادة الكفاءة الانتاجية .**
- ✓ **الاستفادة من اقتصاديات الحجم .**
- ✓ **زيادة الرفاهية و تحقيق النمو الاقتصادي .**

٣ـ اشكال و مراحل التكامل الاقتصادي :

اـ منطقة التجارة الحرة :

هنا يقتصر التكامل على ازالة الحواجز الجمركية و غير الجمركية بين الدول الاعضاء ، و لكل دولة الحرية في فرض رسوم او تخفيضها فيما بين تلك الدول و اية دولة اخرى غير عضو في منطقة التجارة الحرة (مثاله منطقة التجارة الحرة لامريكا الشمالية نافتا المكونة من الولايات . م .أ و كندا ولمكسيك).

ب ـ اتحاد جمركي :

يتعدى الامر هنا ازالة الرسوم الجمركية فينا بين الدول المعنية الى وجود اتحاد جمركي واحد في مواجهة دول العالم المتبقية ، فيكون لكل الدول الاعضاء رسوم جمركية موحدة (كحلف هضبة الاندي).

ج ـ السوق المشتركة :

بالاضافة الى ازالة الحواجز التجارية فيما بينها و وجود اتحاد جمركي ، توافق الدول الاعضاء على السماح لعناصر الانتاج من عنالة و راس مال بالانتقال بحرية بين الدول الاعضاء .

د- اتحاد اقتصادي:

نفس صفات السوق المشتركه مع درجة عاليه من التنسيق في السياسات الاقتصاديه النقديه و الماليه مع عدة قوانين مشتركه ومع خلق سلطه اتحاديه كالبرلمان الاوربي وكذا توحيد العمله

هـ ـ تكامل اقتصادي و سياسي تام :

هنا تنشأ مؤسسات مشتركة جديدة كالبنك المركزي وتزيد سلطات المؤسسات المشتركة القائمة كالبرلمان و المحكمة الاتحادية و تتوحد الضرائب الي ان تصير المجموعة و كأنها دولة واحدة .

المحاضرة الرابعة

ميزان المدفوعات و اسعار صرف العملات

المقدمة :

تولي الدول اهتماما خاصا بتدفق تجارتها و ديونها الخارجية ، كما تهتم به وسائل الإعلام المختلفة و تنشر اخباره ليطلع الناس على الوضع الاقتصادي للدولة و معرفة ما اذا كانت تعاني من عجز تجاري او اذا كانت بحاجة الى تعديل لميزان مدفوعاتها مع عدد من الدولة الاخرى التي لها علاقات تجارية معها .

وتستعين الدول و المنظمات في مزاولتها لاعمالها الدولية بمجموعة من المفاهيم و الادوات و التقنيات المالية و الاقتصادية من ضمنها :

- **ميزان المدفوعات .**
- **اسعار الصرف و العملات .**
- **يعتبر ميزان المدفوعات واحد من اكثر المؤشرات الاقتصادية التي يهتم بها رجال الاقتصاد و السياسة في البلد حيث يوفر الإحاطة الكاملة بعناصر التجارة و المعاملات الدولية .**
- **فميزان المدفوعات انعكاس لـ :**
  - ✓ **قيم البضائع المصدرة و المستوردة .**
  - ✓ **ايرادات الشركات الوطنية و شركات النقل و الشحن الاجنبية .**
  - ✓ **ايرادات مواطني الدولة المقيمين بالخارج (حركة السياحة) .**
  - ✓ **الارباح الرأسمالية المحققة من الاستشارات الخارجية .**
  - ✓ **كافة الإيرادات القادمة من الخارج سواء كانت من افراد او هيئات او شركات خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة واحدة .**

١ـ مفهوم ميزان المدفوعات :

هو " بيان حسابي تسجل فيه قيم جميع التعاملات الاقتصادية من السلع و الخدمات و الهبات و المساعدات الاجنبية و كل المعاملات الرأسمالية و جميع كميات الذهب النقدي الداخلة والخارجة الى ومن بلد ما ، خلال فترة معينة عادة سنة " .

- **فميزان المدفوعات لأي دولة عبارة عن بيان حسابي لجميع المعاملات التجارية و الاقتصادية بينها و بين سائر دول العالم ، و كل دولة تحتفظ بعلاقات تجارية مع دولة اخرى لها معها ميزان مدفوعات يتم عليه القياس .**

- اذا حقق ميزان المدفوعات فائضا لدولة معينة فنقول عنه انه يميل لصالح تلك الدولة على حساب الدولة الاخرى . و في هذه الحاله يكون للدولة الاخرى عجزا في ميزان مدفوعاتها

٢ـ اليات التسجيل في الحساب :

يجب الاشارة هنا انه ، اذا ادى التعامل الى :

- ✓ **كسب عملة اجنبية فإن ذلك يدعى رصيد دائنا و يسجل كبند موجب (+) في الطرف الدائن للحساب .**

اما اذا اشتمل التعامل على انفاق عملة اجنبية فإن ذلك يدعى رصيد مدينا ويسجل في الطرف المدين كبند سالب (–) .

وعليه ، ينقسم الحساب الى جانبين احدهما دائن و الاخر مدين :

- **الجانب الدائن فيحتوي على المعاملات التي ينتج عندها مدفوعات للبلد المعنى من الدول الاخر(الصادرات) .**
- **اما الجانب المدين يحتوي على المعاملات التي تنتج عندها مدفوعات من البلد المعنى الى البلدان الاخرى (الواردات).**

قاعدة : يتم تسجيل اية معاملات تترتب عنها :

- ✓ **مقبوضات او تحصيلات من الغير للبلد المعني في الجانب الدائن (صادرات).**
- ✓ **وتسجيل اية مدفوعات للغير في الجانب المدين (واردات).**

يتكون ميزان المدفوعات من الحسابات التالية :

1. **الحساب الجارى .**
2. **حساب رأس المال .**

تمثل الفروق الإحصائية (مجموع التعديلات في الميزان التجاري ، و ميزات حساب رأس المال) .

3. **حساب التسويات (صافي الاحياطات من الذهب و الاصول المتداولة الاخرى) .٤**

١. الحساب الجاري (المعاملات الجارية): يتكون من جزأين هما :

أ- الميزان التجارى : و يشمل التجارة المنظورة اي صادرات و واردات البلد من السلع .

ب ـ ميزان التجارة غير المنظورة : ويتكون من صادرات و واردات البلد المعني الخاصة بالخدمات كأجور النقل و الشحن و خدمات التامين والسياحة الخارجية .

قاعدة: اذا زادت قمية الصادرات عن الواردات نقول ان لدينا فائضا في الميزان ، وفي حالة العكس يكون لدينا عجز فيه .

٢. حساب رأس المال (المعاملات الرأسمالية) :

أ- المعاملات الرأسمالية طويلة الاجل :

وهي التي تزيد مدتها عن السنه كالاستثمارات المباشرة و القروض طويلة الاجل و اقساط سدادها .

تسجل القروض الرأسمالية و الاستثمارات الاجنبية الاتبية من الخارج وكذلك اقساط الديون الوطنية المستحقة على الخارج في الجانب الدائن .

ويحدث العكس في حالة القروض و الاستثمارات المقدمة للخارج و كذلك سداد اقساط الدين لفائدة الخارج حيث تسجل كلها في الجانب المدين .

ب - المعاملات الرأسمالية قصيرة الاجل :

وهي التي تقل مدتها عن السنه على ان تتم بصورة تلقائية و ذلك تمييزا لها عن المعاملات القصيرة التي تحدث بغرض تسوية العجز او الفائض في ميزان المدفوعات .

٣. صافي الاحتياطات الدولية من الذهب النقدي و الاصول الثابتة.

ان التوازن الحسابي هو عملية حتمية في ميزان المدفوعات يتم بواسطة التحركات في عناصر احتياطات الدولية التي تاخذ عدة اشكال :

- ✓ **رصيد الدولة من الذهب لدى السلطات النقدية و ما تحتفظ به البنوك كأرصدة .**
- ✓ **رصد العملات الاجنبية و الودائع الجارية التي تحتفظ بها السلطات النقدية الحكومية و البنوك التجارية الواقعة تحت رقابتها .**
- ✓ **الاصول الاجنبية قصيرة الاجل مثال ذلك اذونات الخزانة الاجنبية و الاوراق التجارية التي بحوزة الدول و هي التزامات على الحكومات و الشركات الاجنبية و المواطنين الاجانب .**
- ✓ **الودائع التي تحتفظ بها السلطات و البنوك الاجنبية لدى البنوك الوطنية .**

ثالثاً : الاختلال في ميزان المدفوعات

- ➢ **يحدث التوازن في ميزان المدفوعات عندما تكون جميع العناصر المدينة في الحسابين الجاري و الرأسمالي مساوية لمجموع العناصر الدائنة فيهما .**
- ➢ **في هذه الحالة لن نحتاج الى تسوية من خلال حساب الاحتياطات ، وعندها نكون امام توازن اقتصادي حقيق ، علما ان ذلك قد يحدث بصفة تلقائية .**
- ➢ **اما التوازن الحسابي فهو الذي يتم بصفة مقصودة من خلال تحريك حساب التسويات.**
- ➢ **يمكن ان يكون العجز في ميزان المدفوعات مؤقتا واسبابه ظرفية (جفاف ينتج عنه انخفاض كبير في الصادرات) ، و اما ان يكون العجز دائما (هيكليا) و يستمر لسنوات .**

➢ كما يؤثر العجز في ميزان المدفوعات على الاعمال الدولية حيث ان :

- ✓ عدم توازن ميزان المدفوعات يؤثر على وفرة العملة الصعبه التي تحتاجها الشركات الدولية (لنقل ارباحها او اعمال اخرى) .
- ✓ عدم التوازن يؤدي الى فرض قيود على الاستيراد الامر الذي سيؤثر حتما على الشركات الدولية.

رابعاً: اسعار صرف العملات

١. سعر الصرف : يتمثل سعر الصرف في القيمة التي تبادل بها عملة بعملة اخرى .

٢. سوق الصرف : هو السوق الذي تباع فيه العملات و تشترى .

ويتكون من مجموعة من البنوك و الوسطاء والهيئات الاخرى التي تعمل في سوف الصرف عن طريق الوساطة او المضاربة او المتاجرة في العملات الاجنبية (بنوك ، مكاتب صرافة ، افراد مصرح لهم ...)

ومن اشهر الاسواق العالمية للصرف الاجنبي اسواق نيويورك ، لندن ، طوكيو و فرانكفورت ... الخ)

٣. وظائف سوق الصرف :

➢ تمثل وظائف سوق الصرف في :

- ✓ نقل القوة الشرائية من طرف لأخر .
- ✓ توفير فرصة حماية للمتعاملين من تقلبات العملات .
- ✓ السماح لهذه السوق بالموازانة و التحكم في الاوراق الاجنبية من خلال اليات السوق (العرض و الطلب) .

٤. تحديد اسعار صرف العملات الاجنبية :

يتمثل سعر الصرف في القيمة التي تبادل بها عملة بعملة اخرى ، و يتحدد وفقا لقوانين العرض و الطلب ، غير انه من وجهة النظر التاريخية مر بعدة تطورات هي :

ا) سعر الصرف على اساس قاعدة الذهب:

قبل الحرب العالمية الاولى ، كانت قيمة العملة تحدد بوزن معين من الذهب يمكن مبادلتها به ، اي ان مبادلة الذهاب باي عملة كانت تتم بسعر ثابت هو السعر الاساسي ، مع تاثر السعر السوقي قليلا بالعرض و الطلب .

وقد تتأثر قيمة العملة سلبا اذا زادت واردات البلد المعنى عن صادراته اذا لم تغط الصادرات كمية الذهب المدفوعة مقابل الواردات .

ب) نظام قاعدة تبادل الذهب :

بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى ، و انهيار البورصات سنة ١٩٢٥ و تدني الثقة ، انهار نظام قاعدة الذهب ، و استمر الوضع لما بعد قيام صندوق النقد الدولي بعد الحرب العالمية الثانية حيث نشأ نظام قاعدة مبادله الذهب بالدولار الامريكي كعملة وحيدة قابلة لذلك و بسعر ثابت (٣٥ دولار

لاونصة الذهب الواحدة) ، و بموجب ذلك الزمت كل دولة بتثبيت قيمة عملتها مقابل الدولار ، مع امكانية تغييرها بمرونة ٢,٥٪ ارتفاعا او انخفاضا .

ج) تعويم اسعار العملات :

في العام ١٩٧١ اعلنت الولايات المتحدة ، نتيجة عدم قدرتها على الوفاء ، انها ستبيع الذهب فقط للبنوك المركزية للدول وليس للبنوك التجارية و المؤسسات المالية .

و اعقب ذلك فك ارتباط الذهب بالدولار ، و اصبحت بالتالي اسعار جميع العملات ، بما فيها الدولار ، معومة امام الذهب ، و اصبح سعر كل عملة يتحدد صعودا و هبوطا على اساس العرض و الطلب في السوق .

وهكذا وصلنا الى مرحلة : التحديد الحر لاسعار العملات الاجنبية .

٥. طرق تحديد اسعار العملات

ا) نظرية تعادل القوى شرائية :

- تقوم هذه النظرية على فكرة ان قيمة العملة تتحدد اولا داخل بلدها ، وفقا لما تستطيع شراؤه من البضائع في السوق المحي .
- فكلما زادت كمية البضاعة التي تشتريها مقابل وحدة النقد من السوق المحلي كلما زادت قيمة العملة في بلدها .
- و كلما زادت القوى الشرائية للعملة الوطنية في الداخل فإن ذلك سيؤدي الى ارتفاع قيمة ذات العملة في الخارج .

تزداد قيمة العملة بزيادة قوتها الشرائية .

قد تفيد هذه النظرية على المدى القصير وفي حالة السلع التي يمكننا نقلها من بلد الى اخر في اطار التبادل التجاري الحر .

بينما لا لا يمكننا تطبقها على الكثير من السلع و الخدمات التي يتعذر نقلها (الاراضي ، الشقق ، الخدمات الصحية و التعلمية ، التامين ... الخ) ، بحكم ان هذا النوع من السلع غير قابل للتصدير ولا الاستيراد.

ب) مؤشر فيشر (fisher) العالمي :

قدم (fisher) نظريتة لتفسير استمرار تغير اسعار العملات . و بموجب هذه النظرية فإن اسعار العملات تتحرك كا ستجابة للتغير في اسعار الفوائد بمعنى ان العملة التي تكون عوائدها اعلى تكون قيمتها تبعا لذلك اعلى .

وعليه فإن اسعار العملات تحدد على اساس سعر الفائدة على ودائع العملة في داخل البلد فتزيد مع زيادة سعر الفائدة و اتقل مع تراجع سعر الفائدة .

تطبق معظم البنوك المركزية سياساتها النقدية على هذا الاساس حيث :

- ✓ **يطبق سياسات متشددة لمحافظة على استقرار اسعار الصرف بغرض التحكم و السيطرة على اتجاهات اسعار الفائدة**
- ✓ **يهدف البنك المركزي الى منع معدلات التضخم باستخدام سعر الفائدة كأداة تساعد على تحديد كمية النقد المعروضة في السوق مقابل الطلب عليها .**

ج) نظرية الارصدة :

يتحدد سعر الصرف بناءات على هذه وفقا لوضع ميزان المدفوعات .

- **فالدولة التي تحقق فائض في ميزان المدفوعات فإن قيمة عملتها ترتفع .**
- **اما الدولة التي لديها عجز في ميزان المدفوعات فإن قيمة عملتها تنخفض تبعا لذلك .**

ان وضع ميزان المدفوعات للدولة هو الذي يحدد قيمة عملتها .

٦. مخاطر تقلب اسعار الصرف :

- **ان لارتفاع و انخفاض اسعار الفائدة على الودائع المصرفية تاثيرا على اسعار العملة المحلية و اسعار الاسهم و السندات وغيرها من الاستثمارات.**
- **فارتفاع سعر الفائدة يؤدي الى انخفاض اسعار الاسهم و السندات في السوق ، (المستثمر العادي يبحث على العائد الاعلى و الاقل مخاطرة)**
- **ففي هذه الحالة سيفضل بيع ما لديه من الاسهم و السندات و وضع قيمتها كوديعة في احد البنوك التي تعطي سعر فائدة اعلى مما يمكن ان يخصل عليه من استثماره في الاسهم و السندات .**